

مقالات رأي

مسلم مرحال -المحامى يكتب: حرب الموانئ. إثيومارات ضد الصومال... إثيومارات = إثيوبيا + الإمارات

أضواء البيان • 11-01-2024 • 6 دقائق قراءة



معلوم أن إثيوبيا حسب موقعها الجغرافي أنها تفتقر إلى الشطان والموانئ وليست لها أية إطلاله بحريه وكانت فى السابق تستفيد من منفذ على ميناء (عصب) الإريتري لكنها خسرت خلال النزاع بين البلدين بين عامي 1998 و 2000 وتعتمد إثيوبيا الآن على ميناء دولة جيبوتي في حوالى 95 % من صادراتها ووارداتها البحرية ولذلك ظلت وعلى الدوام تعمل على توفير منفذ بحري يحقق لها طموحاتها الإقتصادية عبر الدول المطلة على البحر الأحمر في القرن الأفريقي.

وتعزيزا لذلك فقد ذكر الرئيس الإثيوبي (آبي أحمد) فى تصريح مقتضب أثار مخاوف فى المنطقة قبل أشهر إن بلاده فى حاجة إلى تعزيز حقها فى الوصول إلى البحر وأكد أن وجود الأمم الإثيوبية (130 مليون نسمة) كان فى السابق مرتبطا بالبحر الأحمر وأن بلاده الآن فى حاجة إلى ميناء، وأوعز أن (السلام) فى المنطقة يقوم على تقاسم متبادل ومتوازن للحقوق ومن بينها حق الإطلاله البحريه لإثيوبيا عبر جيرانها المطلين على البحر الأحمر وتحديد جيبوتي ، إريتريا ، السودان والصومال.

سعت إثيوبيا سبعاثينا خلال الأعوام السابقة لإنجاز إتفاقات إطلاله بحريه مع دولة إريتريا عبر ميناء (عصب) ومع دولة السودان عبر ميناء (بورتسودان) ومع دولة كينيا عبر ميناء (لامو) ولكنها فشلت فى ذلك بسبب عدم إستقرار الأوضاع بالمنطقه والقرن الإفريقي عموما وظلت إثيوبيا على هذا الحال بحثا عن إطلاله بحريه حتى وقعت مذكرة تفاهم مع سلطات جمهورية (أرض الصومال) حول حصة غير محددة فى ميناء (بربرة) وأدى ذلك إلى نشوب أزمة بينها وبين جمهورية الصومال الفدراليه.

والجدير بالذكر أن (جمهورية أرض الصومال) هى جمهوريه معلنه من جانب واحد ولم تحصل على إعتراف دولي واسع النطاق رغم إعلانها الحكم الذاتي والإنفصال عن الصومال الدوله الأم منذ عام 1991 وكانت إثيوبيا من أوائل الدول التي تعاملت بما يشبه الإعتراف بجمهورية أرض الصومال فى عهد الرئيس (ملس زيناوي) وقد حصلت جمهورية أرض الصومال على إعتراقات ضمنية من بعض الدول الأخرى من خلال السماح بإقامة ممثلات وعلاقات دبلوماسية أو معاملات تجارية كما وأن وفد من الإتحاد الأوروبي قد راقب الإنتخابات التي جرت فى أرض الصومال وكذلك تعاملت السلطات الكينية مع سلطات أرض الصومال بتبادل الزيارات وبالرغم من ذلك مازالت جمهوريه الصومال الفدراليه لا تعترف بذلك وتعتبر أن أرض الصومال جزء من أراضيها.

والجدير بالذكر أيضا أن الإتفاقيه التي أبرمتها إثيوبيا الآن هى إمتداد لإتفاقيه سابقة أبرمت فى مارس (آذار) 2018 تمتلك بموجبها (موانئ دبي العالميه) 51% من المشروع وموانئ (أرض الصومال) 30% بينما تمتلك إثيوبيا 19% مقابل أن تستثمر إثيوبيا فى البنية التحتية لتطوير ممر ميناء (بربرة) كبوابة تجارية لها ولكن تعثرت هذه الاتفاقية نسبة لرفض جمهورية الصومال الفدراليه الدوله الأم فعادت إثيوبيا عبر هذا الإتفاق الجديد بهدف تحقيق مصالح الطرفين كما تزعم ، وبموجب هذا الاتفاق سوف تمنح إثيوبيا منفذا على البحر الأحمر على طول (20) كلم فى ميناء (بربرة) ولمدة (50) عاما فى مقابل أن تعترف إثيوبيا رسميا بجمهورية أرض الصومال كدوله حسبما أعلن (موسى بيهي عبيدي) زعيم أرض الصومال ويتيح إستخدام ميناء (بربرة) على البحر الأحمر نقل ما مقداره 40% على الأقل من التعاملات التجارية الإثيوبية عبر جيبوتي كما وأن الإتفاق يمهد الطريق لإثيوبيا للوصول إلى (قاعدة عسكرية) مستأجرة على البحر الأحمر ما يعني أن جمهورية أرض الصومال ستحصل على

الحمايه الأمنييه في مقابل بيع جزء من أراضيها إلى إثيوبيا كمنفذ على البحر الاحمر وأيضا ستحصل أرض الصومال على حصة في الخطوط الجوية الإثيوبية.

أدى توقيع هذه الاتفاقية إلى خلق أزمة بين إثيوبيا والصومال حيث أعلنت الأخير رفضها للاتفاقية وقامت بسحب سفيرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا للتشاور وذكرت أن جمهورية أرض الصومال جزء من أراضيها على ضوء ذلك عقد مجلس الوزراء الصومالي إجتماعا طارئاً الثلاثاء الماضي لبحث الخطوة التي وصفتها الحكومة الصومالية بأنها (انتهاك إقليمي غير قانوني من قبل إثيوبيا) وفقا لما نشرته وكالة الأنباء الصومالية وقد أصدر مجلس الوزراء الصومالي بيانا عقب اجتماعه الطارئ قال فيه (إن توقيع مذكرة التفاهم لا أساس له من الصحة وهو إعتداء سافر على السيادة الداخلية لجمهورية الصومال الفيدرالية) كما أكد رئيس الوزراء الصومالي عزم الحكومة على حماية سيادة البلاد وقال (ما من أحد يمكنه أن ينتهك أي جزء من أراضي الصومال أو بحره أو جوه).

وقال الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في تدوينة على منصة (إكس) (ندين الإتهاك غير المشروع الذي قامت به إثيوبيا لسيادتنا الوطنية وسلامتنا الإقليمية ونرفضه ولا يمكن ولن يمكن لأحد أن ينتزع شبرا من الصومال...الصومال ملك للشعب الصومالي وهذا أمر محسوم).

إزاء هذا التصعيد تدخلت الأمم المتحدة عبر بيان ودعت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) إلى إجتماع طارئ بهذا الخصوص.

ختاما....

أعتقد أن هذه الاتفاقية سوف لن ترى النور بحسب موقف جمهوريه الصومال الفدراليه وسيكون مصيرها كسابقته اتفاقية (موانئ دبي العالميه) حيث ذكرت وكالة الأنباء الوطنية الصومالية (صونا) إنه بعد جهود وساطة تزعمتها جيبوتي تم الإتفاق بين جمهوريه الصومال الفدراليه وأرض الصومال على إستئناف المحادثات والتي من المؤكد أن من بينها رفض ووأد هذه الإتفاقية الماسه بالسياده الوطنيه لدولة الصومال الفدراليه وبذلك خسرت إثيوبيا ومن خلفها الإمارات الرهان على إمكانيه الحصول على إطلاله بحريه عبر الصومال..

<https://www.almuhit-adn-news.com/news/352>مسلم-مرحال-المحامى-يكتب-حرب-الموانئ-إثيومارات-ضد-الصومال-إثيومارات-إثيوبيا-

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة